سُبُل النهوض بمناهج النحو العربي

الدكتور/ عاطف عبد العزيز معوض

كلية دار العلوم – جامعة المنيا

مقدمة :

يهدف هذا البحث " سُبُل النهوض بمناهج النحو العربي " إلى بيان السُبُل التي يمكن الاعتماد عليها في محاولةٍ جادةٍ تنهض – أو تحاول أن تنهض – بمناهج النحو العربي وصولاً إلى منهجٍ متكاملٍ أو شبه متكاملٍ يستخدمه دارسوا النحو العربي، وكذلك معلمو النحو، ويزعم الباحث أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات التي حاولت التجديد أو التيسير في مناهج النحو العربي قديماً وحديثاً؛ فهي تختلف عن الدراسة التي قدّمها ابن مضاء والزمخشري قديماً، وعن دراسة الأستاذ إبراهيم مصطفى ، وشوقي ضيف حديثاً؛ فهي لا تدعو إلى تشييع جثمان النحاة، وأن النحو العربي قد نضج حتى احترق، وأن علينا أن نبحث عن نحوٍ جديدٍ، بل على العكس من ذلك تتخذ هذه الدراسة اتجاهاً مغايراً إيماناً من صاحبها بقيمة النحو العربي وقيمة النحاة العرب؛ ومن ثَمّ فهي دراسة – أكادُ أزعم – أنها غير مسبوقة في مجالها، وقد ارتأيت تقسيم هذه الدراسة لتحقيق محاولة النهوض والتي تُعدّ الهدف الأوحد لها – إلى :

أولاً: مقدمة في صعوبة المناهج النحوية .

ثانياً: العوامل التي أدّت إلى صعوبة المناهج النحوية .

ثالثاً : محاولات النهوض بمناهج النحو العربي لدى القدامى .

رابعاً : محاولات النهوض بمناهج النحو العربي لدى المحدثين .

خامساً : كيفية النهوض بمناهج النحو، وتشمل :

[أ] المناهج النحوية والإفادة من الحاسوب .

[ب] معلم النحو ومحاولة النهوض به .

[ج] المؤلَّف النحوي والنهوض به .

الخاتمة ، وفيها أهم نتائج البحث، ثم ثبت بأهم المراجع .

أولاً : مقدمة في صعوبة المناهج النحوية :

نقل الجاحظ في كتابه [الحيوان] عن الخليل بن أحمد قوله : " لا يصلُ أحدٌ من علم النحو إلى ما يحتاج إليه، حتى يتعلّم ما لا يحتاج إليه " (١)، من هنا ينبغي أن نعترف أن مادة النحو والصرف ليست من المواد ذات الجذب النفسي للمتعلمين، وأن الإقبال عليها أقلّ من الإقبال على غيرها من العلوم العربية، فإذا ما أضفنا إلى ذلك تعلُّم أصواتها، ودراسة لهجاتها، فإنّا نكون قد أضفنا على المتَعَلِّم عبئاً إلى أعبائه .

إن دارسي النحو العربي – بخاصة – يُدركون الظروف الفريدة التي نشأ فيها علم النحو، وهم على علم تام بالمصادر المختلفة التي قدّمت له المادة اللغوية، والعلماء الذين توفروا له وعملوا في حقله(٢) ، على علم بمواقف الأعراب من هذا العلم، الذي يعالج كلامهم بكلامهم بما ليس في كلامهم، وهم على علم بشكوى الدارسين من صعوبة هذا العلم ، أو صعوبة بعض مسائله ، والتماس تبسيطها (٣).

ولم تقف الشكوى عند المتعلّمين، بل أصابت بعض العلماء؛ فالجاحظ [ت٢٥٥هـ] وهو منْ هو في الثقافة العربية، يستصعب شروح أبي الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة [ت٢٢٥هـ] لبعض المسائل النحوية في كتاب سيبويه، فيتوجّه إلى الأخفش قائلاً : " أنت أعلم الناس بالنحو، فَلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلّها ؟! وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها ؟ وما بالُك تُقدِّم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم ... "(٤)، بل إن الأخفش نفسه استصعب بعض كتب النّظام وأضرابه، فلم يفهم أكثرها(٥)، ويعلّق الدكتور شوقي ضيف على هذا بقوله : " وإذا كان هذا حال الجاحظ والأخفش، فما بالنا بمنْ هم دونهما ذكاءً ونفاذ بصيرة، بل ما بالنا بمنْ جاءوا بعدهما في عصور الخلافات النحوية، وما جدَّ في مدارس النحو وبين النحاة في الأقاليم العربية المختلفة من الآراء والتعليلات المتشعّبة ؟ " (٦).

لقد كان تعلّم النحو في العصور الأولى صعباً، وهو كذلك في العصور التالية،

ولكن نظراً لإدراك الناس أهمية هذا العلم لم ينقطع الإقبال على تعلّمه، بل تعدّى الأمر إلى أن القائمين على نشر هذا العلم بدأوا في تبسيطه وتقريبه إلى الناس .

ثانياً: عوامل صعوبة المناهج النحوية :

إنّ دعوى صعوبة المناهج النحوية شعارٌ يرفعه أعداء اللغة للتحلل من القوانين التي صانت قواعد اللغة من الاضطراب، وألسنة الناطقين بها من الخطأ، وحجة هؤلاء ضعف الجيل الناشئ في اللغة والنحو وانصرافه عن تراثها وعجزه عن تذوق أساليب وروائع النحو العربي؛ فيتصوّرون أن العلة في القواعد ذاتها، ولكنّ هذا الضعف ظاهرة لها أسبابها الكثيرة التي أسهمت في بروزها على سطح الحياة اللغوية، وللمعلّم والمتعلّم والبيئة دور في ذلك، ولنا أن نتساءل إذا لم تكن هذه القواعد صالحة للحياة في رحاب اللغة، فلماذا بقيت إلى العصر الذي نعيشه الآن ؟! في الوقت الذي لم يجمعْ الناسُ لها قوةً قاهرةً ساقتهم إليها – ولم يكتب لها البقاء حكومةٌ تحميها، ولكن الذي كتب لها البقاء هو سنة الله الراسخة التي لا تتبدّل في بقاء الأصلح، وهو ما يلخصه قوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ** ﴾ (٧) .

ومادام تيسير المناهج النحوية والنهوض بها مطلباً ملحاً، فلابد – إذن – من التعرّف على العوامل (٨) التي كان لها الأثر في صعوبة وتعقيد المناهج النحوية.

أولاً: اعتداد النحاة بالأخذ عن المصادر السليمة البعيدة عن مظنة التحريف. ومبالغتهم في ذلك حتى أنهم اعتدوا بالبيت الواحد، وبشطر البيت الذي لا يُعرف باقيه، ممّا أدّى بهم إلى أن يصفوا بعض ما جمعوه بأنه شاذ، أو نادر، أو ضعيف، أو قليل، في الوقت الذي كان لهم غناء في اتخاذ القرآن الكريم والحديث النبوي الصحيح، وما اتفق عليه الرّواة من روائع الشعر والخطب والوصايا مثلاً يُحتَذَى، ونموذجاً يُقتدى، فلو أنهم سلكوا هذا المسلك القريب لخلصوا النحو من الأساليب الشاذة ومن الحشو، ولأبعدوه عن عوامل التعقيد والتلبيس (٩).

ثانياً: تأثر علماء النحو بالدراسات الفلسفية والمنطقية، الأمر الذي أبعدهم عن واقع اللغة، وصرف الهمم عن الأساليب التي استعملها العرب إلى نهج عقلي يفترض المسائل

ويحللها، ويبتدع العلة ويضرب في متاهاتها، ممّا أدخل في النحو ما ليس منه ؛ كاستعمال مصطلحات المتكلمين من بسط وتركيب وتسلسل واجتماع الضدين ... إلخ ، ومن يفتش في أبواب النحو العربي يجد هذا التأثير واضحاً، ومن أمثلته، ما جاء فى تقسيم النحاة للأفعال حيث قالوا: إن الأفعال ثلاثة: ماض، وحاضر، ومستقبل؛ لأن الأزمنة ثلاثة، ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة، إن هذه النظرية تتضح فيها الصبغة الفلسفية؛ لأن النحاة انطلقوا من نقطة تفترض أن الأفعال أحداث، ولكل حدث زمن خاص به، ولهذا فمن المنطقي أن ينتهي النحاة إلى : لابد لكل فعل من زمن يقع فيه، هذه واحدة، والأخرى : لابد لكل زمان من صبغة فعلية تعبر عنه، وبناءً على هذه المسلمات اختلف النحاة في تصنيف فعل الأمر وفي أنواع الأفعال(١٠).

ثالثاً : الإغراق في التعليل والمبالغة فيه، وقيام كثير من عللهم على الحدس والتخمين، الأمر الذي يؤول بهم إلى كثير من التعسف والتكليف، على نحو قولهم في علة وجود النون في المثنى والمجموع جمع سلامة بأنها لحقتهما عوضاً عمّا فاتهما من الإعراب بالحركات، ومن دخول التنوين، وحذفت هذه النون مع الإضافة للتعويض، ولم تحذف مع الألف واللام للتعويض بها عن حركة، وقيل: لحقت لدفع توهم الإضافة، ودفع توهم الإفراد، وأنها كُسِرت في المثنى على الأصل، ثم خولفت الحركة في الجمع طلباً للفرق، وجعلت الفتحة طلباً للخفة(١١).

رابعاً: مبالغتهم واحتفائهم بنظرية العامل، الأمر الذي أدّى بعدد منهم إلى المطالبة بإلغاء نظرية العامل، وأن في تخليص النحو منها خيرٌ كثيرٌ، ولو أنهم نظروا إلى العامل كما نظر إليه واضعو اللغة لما وصلوا إلى هذه الدرجة من الخصومة والخلاف؛ ذلك لأن العامل لم يُقصد منه إلاّ التقريب والتيسير على الدّارسين حتى يسهل عليهم الربط بين الألفاظ .

والقول الجامع في هذه النظرية إنها إحدى النظريات التي قال بها النحاة لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابي وخلاصتها، أن هناك تلازماً بين العامل الذي يُحدث الأثر

الإعرابي، والمعمول الذي يخضع له تأثير العامل، والأثر الإعرابي الظاهر أو المقدر الذي يصور تأثير العامل في المعمول؛ فإذا وُجِد العامل فلا مناص من وجود المعمول والأثر، وإذا وُجد الأثر فلابد من وجود العامل والمعمول، وكذلك إذا وُجِد المعمول فلابد من وجود العامل والأثر، وتحت تأثير المنطق والفلسفة ذهب النحاة إلى افتراض حتمية وجود الأطراف الثلاثة، وتم نقل هذا التصور إلى الواقع النحوي، فقد حكموا ما ليس له وجود – في الواقع – في ما هو واقع بالفعل .

إن هذا التصور للنظرية غير صحيح علمياً؛ إذ يعتمد هذا التصور على مقولات ذهنية بدلاً من أن يستند إلى مقومات لغوية، والمفروض أن يتغير مفهوم العمل النحوي بحيث يصبح مجرد التماس للعلاقات الشكلية والوظيفية بين الصيغ في حالة تركيبها في أساليب مختلفة خضوعاً للمواقف اللغوية المتغيرة (١٢) .

خامساً: الخلاف حول تقدير إعراب بعض الألفاظ، وهل هي معربة بالحروف أم معربة بالحركات، أم أن هذه الحروف دلائل إعراب، وهل هذه الألفاظ معربة من مكان أم من مكانين (١٣).

سادساً: المبالغة في دراسة بعض الألفاظ، وهل هي بسيطة أم مركبة كالبحث في جموع التكسير للمفردات المختلفة، ونحو ذلك ممَّا يضعونه من ضوابط ومعايير ليست قاطعة في الدلالة، وكان من الأوْلَى إن تُنَحَّى هذه الأساليب عن دراسة النحو، وأن توضع حيث يجب أن تكون، لا أن تُحشَى بها المناهج وتثقل المادة العلمية.

سابعاً: لجوء المصنفين إلى التمارين غير العملية، والصيغ المفترَضة التي لم يتكلم بها العرب، وهذا الأمر لا يزيد الذهن إلاَّ عناءً، ولا النحو إلاَّ صعوبة وتعقيداً، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : " وإنه من يتصفح هذه المؤلفات الكثيرة يعجب من الجهد المبذول فيها حقاً، غير أنه يضل وسط الآراء الجدلية النظرية، التي لا تفيد كثيراً في الدرس النحوي، والابتعاد عن الواقع اللغوي إلى الافتراض " (١٤).

ثامناً: كثرة الشواهد وتعدد الروايات فيها، إضافة إلى كثرة اللهجات المتباينة .

تاسعاً: تداخل الأبواب وتشابكها، مما نشأ عنه التكرار، أو توزيع المـادة وتفريعهـا إلى أبواب.

عاشراً: كثرة المصطلحـات النحـوية وعـدم استقـرارهـا، أو تـوفر شروط المصطلح السليم فيها(١٥)، مع اختلاف المدارس النحوية في ذلك، وحجتهم في ذلـك هـي " حتى لا تجوز قاعدة على قاعدة" (١٦)، إضافة إلى تجمُّد الأمثلة النحوية في قوالب أشبه بقوالب الصناعة دون تجديد يلائم العصر الحاضر، وإغفال أن النحو العـربي هو دراسة للأسلوب كما صوّره عبد القاهر الجرجاني في الدلائل (١٧).

ثالثاً: محاولات النهوض بمناهج النحو العربي لدى القدامى

بدأت المحاولات منذ القرن الثاني الهجري لتبسيط مناهج النحو العربي في محاولـة جادةٍ للنهوض بها؛ فـ " **المازني** " [ت٢٤٧هـ] يضع كتابه في التعريف خاصـة دون أن يمزجه بالنحو، وهي محاولة من محاولات النهوض، حيث استخدم المازني منهجاً جديداً في التأليف، والجرمي [ت٢٢٥هـ] يؤلِّف شرحاً لكتاب سيبويه وُصِفَ بأنه جيّد، وعُـرف بـاسم " **الفرخ** " ومعناه فرخ كتاب سيبويه(١٨)، ثم جاء تلاميـذ هـؤلاء يتلمسـون الوسائل لتبسيط هذا العلم والنهوض به من خلال الوعاء الذي حمل هذا العلم إلينا، وهو كتاب سيبويه؛ فالمبرد [ت٢٨٥هـ] يقدم منهجاً نحوياً أكثر نضارة في المقتضب، فيحاول تقريب ألفاظه وتهذيب مصطلحاته، وتذليل عباراته، مع المحافظة على شخصية الكتـاب، ومن يُطالع الكتاب لسيبويه، ويُطالع المقتضب للمبرد يُلاحظ البون الشاسع بين لغة كـل من الكتابين .

ثم يحمل الراية في مجال النهوض والتجديد تلاميذ جيل الروّاد، ومنهم ابن السراج [ت٣١٦هـ]، وأبو إسحاق الزجاج [ت٣١٠هـ]؛ فيتناول ابـن السـراج النحـو في أسلوب جديد، ويعرض منهجاً نحوياً جديداً في كتابه " الأصول " ، يدعو فيـه طـلاب العربية إلى تقبُّله، وتجاوز صعوباته، وفي هذه الأثناء تزدهـر الحركـة العلميـة وتنشـط الدراسات النحوية، حتى إنها لم تَعُد تقف عند الرأي النحوي دون مناقشـة أو تعليـل، وأصبحت المسلمات الأولى خاضعة للجدل والتوجيه، وتجاوز علمُ النحو حدود الإعراب،

ومجال حفظ اللسان من الوقوع في اللحن .

ورغم هذه المحاولات إلاّ أنّ النحو أصبح خاضعاً للمنطق، وأصبح علماؤه لا يقنعون باستظهار قواعده دون سبرٍ لأغوارها، وتعليل لظواهرها، وهذا لا يعفيهم من تصعيب النحو وإغماضه على الناشئة الذين بعدت بهم الأمكنة والأزمان عن لغة العرب الفصحاء، وسماعها غضةً من أهلها، فهم يتلقونها – أصولاً وفروعاً – مصحوبةً بقوانينها الجديدة، وتعليلاتها المنطقية المجردة، من أجل ذلك تصاعدت الشكوى من صعوبة النحو، ومن عدم فهم كتاب سيبويه ، وكان من المفروض ، والنحو قد وُضِعَ للحفاظ على اللغة، ووقاية الألسنة من الخطأ، أن يحرص القائمون عليه والمعنيون به على أن يظل سهلاً ميسوراً خالياً من التعقيد بعد تقسيمه وتفصيله، وتناوله للجزئيات والفروع"[١٩].

ثم انطلق – بعد ذلك – جيلٌ من التلاميذ في القرن الرابع الهجري يبسطون لفظ النحو العربي، ويذلّلون صعبه، ويشرحون مَتنَه، فأبدعوا في ذلك، وبرعوا في التعامل معه، حتى إن ابن أبي سعيد السيرافي لمّا قرأ كتاب " الإقناع " الذي ألّفه أبوه (أبو سعيد السيرافي [ت٣٦٨هـ]) قال : " وضع أبي النحو في المزابل بالإقناع أي سهّله جداً فلا يحتاج إلى مفسر "[٢٠]، ولمّا اطّلع عضد الدولة على إيضاح أبي علي الفارسي استسهله فقال : " إنما يصلح هذا للصبيان "[٢١]، ولمّا استصعب طلاب العربية كتاب سيبويه هبَّ نفرٌ لشرحه وتبسيطه؛ فشرحه أبو سعيد السيرافي شرحاً أجادَ فيه بما لم يسبقه أحد، ولم يأت بعده أحدٌ بمثله[٢٢]، وقد فعل أبو الحسن علي بن عيسى الرماني [ت٣٨٤هـ] شرحاً مفصلاً لكتاب سيبويه لم يُسبق إليه[٢٣]، وقد جعل أبو علي الفارسي كتاب سيبويه همّه[٢٤]، فعلّق عليه تعاليق مفيدة، وخصّه بمسائل نافعة، ذلّلت صعابه، ويسّرت الطريق نحو فهم نصوصه[٢٥]، وقد صنع أبو القاسم الزجاجي [ت٣٤٠هـ] كتاباً سمّاه " **الجمل في النحو** " ، وكذلك صنع أبو بكر الزبيدي [ت٣٧٩هـ] في كتابه " الواضح " ، وابن جني [ت٣٩٢هـ] في كتابه " اللمع في العربية " .

وكل هذه محاولات قصد بها مصنفوها تيسير النحو ومحاولة النهوض به، وتسهيل تعلّمه بعيداً عن التعقيد والتعليل، حيث استحسنها طلاب العربية؛ لأنها تستجيب لحاجاتهم

من هذا العلم بطريقة سهلة ميسّرة، صيغت لغايات تعليمية وسلك بها مصنفوها سُبُل اليسر والسهولة والنهوض دون أن يُثقلوا أذهان المتعلمين بكثير من قواعد العربية فتداولتها الأيدي لاقتصارها على عرض المسائل الأساسية الضرورية لتقويم اللسان والقلم، ولبعدها عن الاستطرادات وسرد دقائق القضايا النحوية والصرفية (٢٦).

وتأتي بعد ذلك محاولة فريدة في نوعها ومنهجها نهض بها الزمخشري[ت ٥٣٨هـ] في كتابه " **المفصل** " ؛ فلقد تمرّد الزمخشري على الدرس النحوي، وقام بما يمكن أن نطلق عليه الهدم والبناء، واجه أحكام النحو وقواعده بعقلية مستقلة، كان يحس إحساساً قوياً بأن النحو يُدرس لذاته أولاً، ولتقويم اللسان ثانياً، ولفهم النص اللغوي ثالثاً، وللتوفيق بين أحكامه ونصوص اللغة التي يُعالجها رابعاً (٢٧).

إن الملاحظ على كتاب " **المفصل** " أنه لم يتأثر بنظرية العامل والمعمول، ولا بالفصل بين النحو والصرف ، تاركاً الخلافات النحوية، هذه النظريات التي أربكت النحاة، وسبّبت لهم الخلط والاضطراب، الأمر الذي دفع الدارسين إلى الإقبال عليه إقبالاً شديداً، ويضاف إلى ما سبق أن عوامل النجاح والقبول لعمل الزمخشري كانت في منهجه الذي لم يُسَفِّه رأياً للقدامى، ولم يتعرض لجهودهم بالانتقاص، بل سعى إلى تحقيق هدفه بهدوء ومنهجية ذكية.

وتأتي ثورة أو محاولة ابن مضاء [ت٥٩٢هـ]، التي تفتقد إلى الهدوء والذكاء؛ فقد دعا دعوة جريئة ينقصها المنهج والمنطق متحدياً بها سدنة اللغة ممّا أدّى إلى فشل محاولته في تحقيق الأهداف، هذه المحاولة بناها ابن مضاء في كتابه "الرد على النحاة" (٢٨) في قوله : "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه " (٢٩)، هذه الثورة التي دعت إلى إلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء التمارين غير العملية؛ ذلك لأن هذه الأمور تجعل النحاة يُبالغون في تقدير العامل الأمر الذي يدفعهم إلى رفض أساليب صحيحة في العربية، ووضع أساليب واهية أو ضعيفة، وكذلك ما تجرّه نظرية العامل من حشد العلل، والأقيسة التي يعجز ثاقب الحس والعقل عن فهم كثير منها.

ورغم جرأة ابن مضاء في التصريح بتعقيدات النحاة، وندائه أن يكون تيسير النحو قائماً على نبذ هذه التعقيدات إلاّ أن دعوته لم تحظ بالقبول عند الدارسين، ولعلّ السبب في هذا هو ما ذكرناه في مطلع الحديث عن ابن مضاء إضافة إلى ذلك عدم إمكانية تصوّر نقص بناءٍ قد تَعالى صرحُه وثبتُ قرُوناً، وتوطدت أركانه ودعائمه، وكأن لسان حالهم يقول:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

صحيح أن الدرس النحوي يُعاني من صعوبات تتمثل في العامل والإعراب التقديري والحذف والإضمار، ولكن الإلف الذي درجوا عليه قروناً جعل التخلّي عن شيءٍ منها أصعب في نظرهم من تجشم تعلمها وفهم عللها وأقيستها، لذلك فقد صدوا عنها وتركوها إرثاً فكرياً معطلاً .

رابعاً: محاولات النهوض بمناهج النحو العربي لدى المحدثين :

لقد رأينا كيف قدم نحاة القرن الرابع الهجري بعض المحاولات، ولم تقتصر محاولات النهوض والتجديد على هؤلاء؛ إنما امتدت لتشمل العصر الحديث – أعني النحاة المحدثين – فنرى محاولة الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي، ما هي إلاّ محاولة نهوض وتجديد، حيث يفصل بين النحو بالمعنى العلمي وهو للمتخصصين، والنحو بالمعنى التعليمي وهو للناشئين حيث اليسر والسهولة، وإغفال الشواهد الشعرية التي أثقلت كاهل النحو، وكذلك محاولة الأستاذ عبد العليم إبراهيم في " النحو الوظيفي " الذي يرى فيه أن النحو نوعان : نحو وظيفي، ونحو تخصصي، والمقصود بالوظيفي: مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو من ضبط الكلمات ونظام تأليف الجمل، أما النحو التخصصي: فهو ما يتجاوز ذلك من المسائل المتشعبة والبحوث الدقيقة التي حفلت بها كتب القدامى من النحاة، ورأى أن العلة تكمن في نقص التدريب ونظام التبويب؛ إذ إنه سقيم بما فيه من الخلط بين المسائل المتباينة أحياناً، أو تمزيق المسائل في عدة مواطن أحياناً أخرى، وكان الأساس عنده هو "الحركات" ، فقام بدراسة المفعول به وما ينصب مفعولين والمصدر المؤول، والإغراء في مكانٍ واحد، وقد عالج الأساليب في صورها المشهورة مع العناية

بالتدريبات الشاملة، واستخدام الجداول والحرص على أن تكون الشواهد من الأدب الرفيع، وهي تتشابه مع محاولة الدكتور محمد عيد في " النحو المصفى " .

ثم تأتي محاولة تحتاج إلى وقفة، هي محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى، في كتابه "إحياء النحو "(٣٠)، وفيه دعا إلى إلغاء بعض أبواب النحو وترك البعض، وبعد جدل طويلٍ دام عشرات السنين بين أساتذة جامعة القاهرة ودار العلوم ووزارة التربية والتعليم أصدر المجمع بيانه : " إن كل رأي يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا يُنظر إليه " (٣١).

إلاَّ أن هذه الثورة التي واجهت الأستاذ إبراهيم مصطفى في حاجة إلى نظر؛ فمن يقف عند الرأي الذي ساقه الأستاذ عن كتاب دلائل الإعجاز يتضح له أنه يؤمن بأن إحياء النحو يكون بإبعاده عن الجفاف الذي يعيش فيه النحو، وذلك بمزجه بهذه النواحي الفنية التي ذكرها عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، وهذا الرأي له وجاهته، ولكن من الممكن التساؤل فقط: إلى أي مدى يُحيي هذا الاتجاهُ النحوَ ويعمل على نهضته ؟!

إن الأستاذ إبراهيم مصطفى يرى أن عبد القاهر قد رسم في كتابه " دلائل الإعجاز" طريقاً جديدة للبحث النحوي تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبيَّن أن للكلام "نظماً" ، وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهماً معناه، ولا دالاً على ما يراد منه " (٣٢).

ولكن جمهور النحاة لم يتأثر بأفكار عبد القاهر، " فجمهور النحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفاً، ولا اهتدوا منه بشيء، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بياناً لرأيه، وتأييداً لمذهبه، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه "علم المعاني" وفصلوه عن النحو فصلاً أزهق روح الفكرة، وذهب بنورها؛ وقد كان أبو بكر يبدي ويُعيد في أنها معاني النحو، فسموا علمهم " المعاني " وبتروا الاسم هذا البتر المضلل " (٣٣).

ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الذي شغل الناس عن فهم " نظم " عبد القاهر أمران : **الأول**: عام يتصل بحال العلم في القرن الخامس، عصر أبي بكر، إذ كانت العقول قد همدت وقُيدت بسلاسل من التقليد حرمت عليها تقبل أي ابتداع أو تجديد.

الثاني : خاص يعود إلى طبيعة المذهب، وأن أساسه الذوق وتنبه الحسّ اللغوي لزنة الأساليب ودرك خصائصها، وقد كانت العجمة إذ ذاك غالبة بغلبة الأعاجم، والعلماء

واقفون من علم العربية عند ظاهر لفظها لا يبلغ بهم الحس اللغوي أن يذوقوا ما ذاق عبد القاهر، ولا أن يدركوا ما أدرك " (٣٤)، وبعد ذلك يرى " أنه قد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا، وأن يكون هو سبيل البحث النحوي " (٣٥) .

وبعد هذا الرأي الذي يدل على قيمة بالغة الأهمية في رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى يُكافأ رأيه بعدم النظر إليه من قبل علماء المجمع دون مناقشةٍ لرأيه (٣٦) .

ثم تأتي الدعوة إلى إلغاء الإعراب من العربية، وتسكين أواخر الكلمات والدعوة إلى إحلال العامية محل الفصحى، حيث ظهر "النحو المعقول "للدكتور محمد كامل حسين، و " النحو الجديد " لعبد المتعال الصعيدي، و " حصوننا مهددة من داخلها " للدكتور محمد حسين، و " من قضايا اللغة والنحو " للدكتور على النجدي ناصف"، وكذلك ظهرت دراسة في تصدير كتاب إحياء النحو قدمها الدكتور طه حسين، إلاّ أن هذه المحاولات التي تنشد النهوض والتجديد عادت دون جدوى (٣٧)، وتعود الشكوى من صعوبة النحو مرةً أخرى.

أقول: كيف تكون الدعوة إلى إلغاء الإعراب مع أن الإعراب هو الإفصاح عن المعاني بالحركات الدالة عليها؛ ولهذا كان أمراً جوهرياً في الكلام، يقول ابن جني : " الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ " (٣٨)، ويقول ابن يعيش : " اعلم أن الإعراب في اللغة البيان، يُقال: أعرب عن حاجته إذا أبان عنها .. " (٣٩)، ويقول ابن فارس : " ومن العلوم الجلية التي خُصت بها العرب الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعلٌ من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجُّب من استفهام، ويضرب مثلاً لذلك فيقول: لو أن قائلاً قال: ما أحسن زيد غير مُعْرِب لم يُوقَف على مراده، فإذا قال: ما أحسن زيداً ! ، وما أحسن زيد ؟ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني"(٤٠).

ويُبعث مشروع النهوض من جديد عام ١٩٧٧م على يد الدكتور شوقي ضيف في بحثه: " تيسير النحو " (٤١)، فقد استوحى كتاب " **الرد على النحاة** " ، وألَّف كتاب

"**تجديد النحو**" (٤٢)، بناءً على إعادة تنسيق أبواب النحو، وإلغاء الإعراب المحلي والتقديري، وحذف الزوائد، وأضاف إضافات متنوعة من نحو علم التجويد كصفات الحروف ومخارجها، ووضع جداول لتصريف الفعل مع الضمائر ... إلخ (٤٣).

وبالرغم من وجاهة ما دعا إليه الدكتور شوقي ضيف، وبرغم أن المجمع قد أقر شطراً كبيراً من مقترحات هذا المشروع؛ إلاّ أنه لم يسلم من بعض المآخذ، ولكن من القسوة أن يُقال : " إن الكتاب غير صالح في نهجه وتبويبه ومادته ليكون عتاداً يرجع إليه مؤلفوا كتب النحو التعليمي " (٤٤).

ثم تأتي محاولة لها قيمتها وهي دراسة الأستاذ الدكتور عبده الراجحي في كتابه " النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج " ، حيث يُقرر فيه أن الاتصال بالمناهج الحديثة في النحو واللغة واجب علمي يقول: " فلعل هذا البحث أن يقنع باحثينا الناشئين أن الاتصال بالتراث من ناحية، والاتصال بالمنهج الحديث في تطوره السريع من ناحية أخرى، واجبٌ علميٌّ، وواجب قوميٌّ، لا ينبغي أن يكون في ذلك خلافٌ، ولعلنا من البحث في المنهج أن نصل يوماً إلى منهجٍ علميٍّ لدراسة العربية " (٤٥)، ثم يقرر أن ما نحتاجه اليوم قد يكون – في الأغلب – إعادة أصول النحو على أسس أكثر علمية(٤٦)، ويسوق الدكتور عبده الراجحي : " إن البحث في " **المنهج** " يقتضي علماء العربية خاصة أن يبحثوا أيضاً عن " **منهج** "، والذي لاشك فيه عندي أن ذلك يقتضي حركة نشطة في دراسة " **التراث** " النحوي دراسة علمية صحيحة، وفي ملاحقة التطور الحديث في الدرس اللغوي والمشاركة فيه، والنحو العربي القديم بما يقوم عليه من أسس لغوية وإنسانية صحيحة صالحٌ أن يمدّنا الآن بأصول المنهج الذي نبتغيه " (٤٧) .

خامساً: كيفية النهوض بمناهج النحو العربي:

ولكي ننهض بمناهج النحو العربي ينبغي مراعاة الجوانب التالية، أو ضرورة النهوض بما يلي :

[أ] المناهج النحوية والإفادة من الحاسوب .

[ب] معلم النحو ومحاولة النهوض به .

[جـ] المؤلّف النحوي والنهوض به .

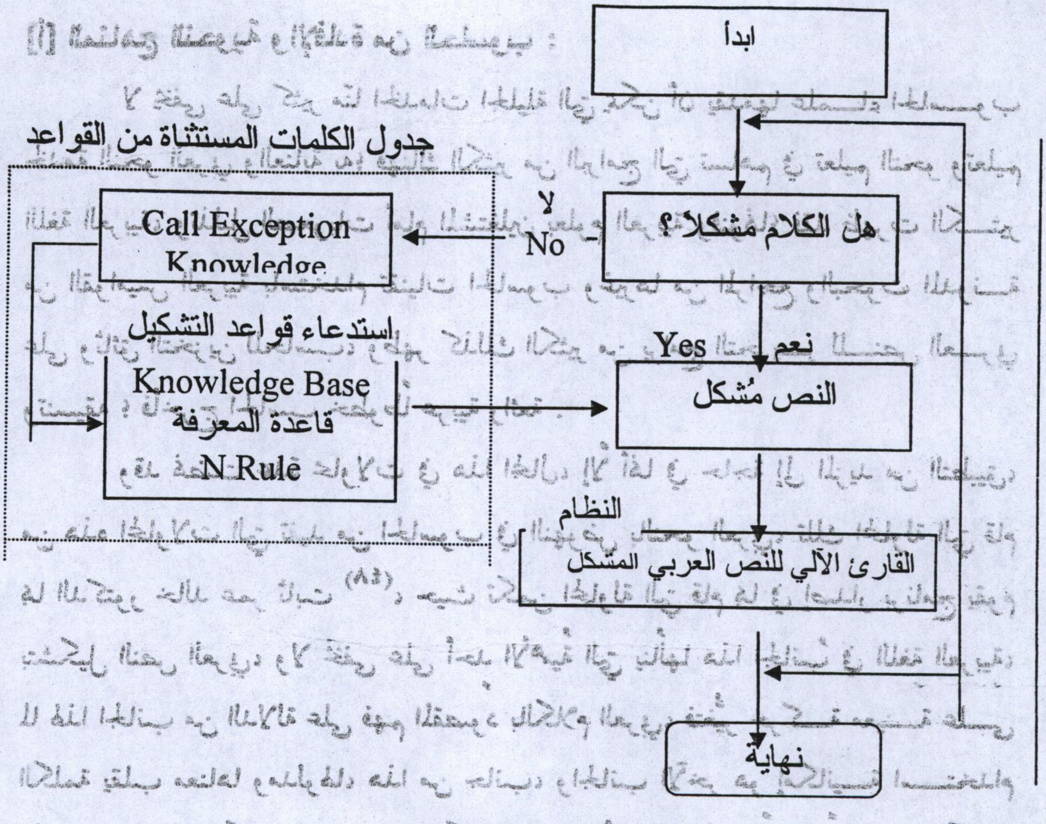
[أ] المناهج النحوية والإفادة من الحاسوب :

لا يخفى على كثير منّا الخدمات الجليلة التي يمكن أن يقدمها علماء الحاسوب لخدمة النحو العربي والعناية به؛ فهناك الكثير من البرامج التي تساهم في تعليم النحو وتعليم اللغة العربية، وتذليل الصعوبات أمام المشتغلين بعلوم العربية وفنونها؛ فقد ظهرت الكثير من القواميس العربية باستخدام تقنيات الحاسوب وغيرها من المراجع والبحوث المدونة على وثائق التخزين للحاسب، وظهر كذلك الكثير من برامج التحرير للنص العربي وتنسيقه ؛ فأخرج الحاسب خطوطاً عربية رائعة .

وقد نهضت عدة محاولات في هذا المجال، إلاّ أنها في حاجة إلى المزيد من التطبيق، من هذه المحاولات التي تفيد من الحاسوب في النهوض بالنحو العربي، تلك المحاولة التي قام بها الدكتور خالد عمر ثابت (٤٨)، حيث تكمن المحاولة التي قام بها في إصدار برنامج يقوم بتشكيل النص العربي، ولا تخفى على أحدٍ الأهميةُ التي ينالُها هذا الجانبُ في اللغةِ العربيةِ، لما لهذا الجانب من الدلالة على فهم المقصود بالكلام العربي، فتغيُّر حركة معينة على الكلمة يقلب معناها ومدلولها، هذا من جانب، والجانب الآخر هو إمكانية استخدام الحاسب في نطق الكلام العربي – لا يمكن للحاسب أن ينطق كلاماً عربياً ما لم يكن مشكلاً – وبدأ في وضع مجموعة من القوانين فيما يُسمى بالتشكيل الآلي للنص العربي، وهذه القوانين منها ما هو ثابت لا يتغير في جميع الكلمات العربية المستخدمة؛ فمثلاً : التاء المربوطة لا تأتي إلاّ في نهاية الكلمات العربية، ويكون ما قبلها مفتوحاً على الدوام، ويكون ما قبل الواو المهموزة مضموماً، وهذا أمرٌ ثابت مستقر، وكذلك الكلمات التي على وزن " مَفْعول " ، يُلاحظ أن الحرف الأول هو الميم، والحرف الرابع هو الواو، وعدد حروف الكلمة خمسة أحرف، ومن خلال هذه المعلومات نستطيع أن نشكل عدداً كبيراً من الكلمات التي على نفس الوزن.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القواعد تمت برمجتها باستخدام لغة من لغات الحاسوب المتقدمة [بيسك المرئية] " **Visual Basic** " وبعض هذه القواعد بينه

المخطط التالي :



المشكل الآلي للنص وعلاقته بالقارئ الآلي للنص العربي

وتعليقاً على المخطط السابق: يقوم النظام بفحص النص المدخل إليه عن طريق اختبار الكلمات المشكَّلة بالاستعانة بمجموعة من الحروف المعمول بها في رموز وحروف التشكيلات المستخدمة مع الحاسب، فإذا كان النص غير مشكل يتم تطبيق مجموعة من القواعد والأساليب المبينة، والتي أطلق عليها "قواعد برنامج التشكيل التلقائي"، وفي حالة عدم ثبوت التشكيل يقوم النظام بشغيل برنامج لتشكيل النص بالاستعانة بمجموعة الكلمات المستثناة مع تطبيق واستدعاء قواعد التشكيل (٤٩).

ويرغم أن هذه المحاولة تُغطي جانباً صغيراً جداً من" دروس الإملاء ؛ إلاَّ أنها تُعدُّ خطوة على طريق الإفادة من الحاسوب تنضم إلى غيرها من الخطوات التي تؤدي في النهاية

إلى إثراء النحو العربي ومحاولة النهوض به.

ثم تأتي محاولة أكثر تطويراً، حيث تتعلق بمحاولة جادة للنهوض بالنحو العربي، وتأتي أهمية هذه المحاولة في أنها تتخذ من الحاسب سبيلاً لتبسيط المنهج النحوي، وهي بذلك تختلف عن المحاولات التي تسبقها في أنها تقدم المادة النحوية المبسطة في شكل مقروء ومكتوب ومسموع ومتحدث به، أي أنها تقوم على مهارات الاتصال اللغوي الأربع، وهي: الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة، بخلاف المحاولات السابقة التي كانت تقف عند حد الحذف أو التقديم والتأخير في بعض الأبواب النحوية، وكانت تقدم المنهج في صورة كتاب مقروء وهي بذلك تهتم بمهارة واحدة هي مهارة " **القراءة** " ، وتُهمل باقي المهارات، هذه المحاولة نهض بها الدكتور آدم أحمد آدم (٥٠)، وهذه المحاولة تقوم على :

أولاً: جمع أبواب الحالة الإعرابية الواحدة في قائمة واحدة، فتقع المرفوعات كلها تحت حالة الرفع، والمنصوبات تحت حالة النصب.

ثانياً: استبعاد الخلافات النحوية والألغاز.

ثالثاً: تقديم فكرة للمستخدم عن الأطر العامة للتفكير النحوي، كالجملة والسياق والحذف والتقدير.

رابعاً: استخدام الأمثلة المعاصرة ، والحوارات اليومية .

خامساً: تقديم مختارات قرآنية وشعرية ونثرية ومقتطفات من الصحف اليومية.

سادساً: محاولة وضع تعريفات مبسطة للمصطلحات النحوية.

سابعاً: مراعاة أن تكون الاختبارات تصقل المهارة المكتسبة (٥١).

إلاّ أن هذا المنهج قد يشوبه تكرار في النتائج؛ لأن تقنيات الحاسوب تخضع لإجراءات صارمة في التصنيف والتبويب، فمن الممكن أن تقع كان في باب المرفوعات مرة باعتبار رفع اسمها، وفي باب المنصوبات باعتبار نصب خبرها، إضافةً إلى وجود ظاهرة الإعراب مما يترتب عليه صعوبة تعرف الخطأ من قبل الحاسوب، وربما أمكن في المستقبل القريب تطوير تقنية الصوت، بحيث يستطيع الجهاز نفسه التصويب للمتحدث، واكتشاف الخطأ من الصواب عند النطق بالجملة، وهذا ما يُعرف الآن لدى علماء اللسانيات

الحاسوبية بـ " هندسة المعرفة ". يقول الدكتور نبيل علي : "يُساهم علماء اللسانيات الحاسوبية – حالياً – في الدفع بعجلة التنظير اللغوي إلى آفاق جديدة؛ وذلك انطلاقاً من منظور هندسة المعرفة، وإقامة النماذج لتمثيل الأداء الكلي لمنظومة اللغة، يقوم النهج الحاسوبي على نظام رياضي لكتابة قواعد النحو وفقاً للنموذج اللغوي المتبع، وتنظيم منهجي لكيفية تسجيل هذه القواعد، لقد ظهرت، ومازالت تظهر، نماذج نحوية عدة، وهي تمثل النتاج الوفير للتفاعل الشديد بين النحويين والدلاليين من جانب،واللغويين وعلماء الكمبيوتر من جانب آخر"(٥٢).

ولابد أن نضع في الحسبان أن هذه الطريقة توجه لغير المتخصصين، وهو نظام لا يعني بحصر الأبواب والمسائل النحوية، إنما يحرص على تقديم النحو عن طريق المثال والحوار الحي الواقعي لا عن طريق تقديم معلومات نظرية هائلة تفتقر إلى الرصيد المطلوب من الحوار الواقعي اليومي الذي تُستخدم فيه اللغة .

إذا أمكننا تنفيذ هذا الأمر؛ فإن هذا البرنامج يُقدَّم لغير المتخصصين في اللغة العربية، وهم طلاب المدارس والجامعات – باستثناء طلاب أقسام اللغة العربية – ويُقدم لخريجي الجامعات على اختلاف تخصصاهم كالمحامين والأطباء والمهندسين. وذلك يعود إلى المعاناة التي يعانيها هؤلاء في فهم النحو العربي واستخدامه، مما يُعدُّ عائقاً رئيسياً للكتابة والقراءة الصحيحة هذه واحدة، والثانية: وسائل التشويق والإثارة الموجودة في نظام الحاسب الأمر الذي يدفع الدارس إلى التعليم، إضافة إلى قدرة الحاسب الهائلة على التصنيف والتبويب مما يمكنه من الوصول إلى ما يريد بسهولة ويسر. والأخرى : كثرة عدد غير المتخصصين إذا ما قورنت بالمتخصصين في النحو العربي؛ مما يُلقي بالمسئولية على الباحثين في توفير برامج مناسبة لربط اللغة العربية بالمجتمع والإفادة من ثورة المعلومات .

وتهدف هذه المحاولات إلى :

أولاً: إجادة أساسيات النحو عن طريق فهم الكليات والابتعاد عن الجزئيات، وكذلك الخلافات النحوية.

ثانياً: تقديم رؤية واضحة لقضايا النحو العربي عن طريق التدرج في عرضها من

جهة، والابتعاد عن الخلافات من جهة أخرى .

ثالثاً: الارتقاء الجيد بالمهارات النحوية من خلال النصوص المعاصرة [٥٣].

وبعد؛ فإنّ هذا الجانب لو أُعطي مزيداً من الاهتمام والبحث من قِبَل المتخصصين في النحو والصرف ، فإنه يصبح أسهل مما هو عليه الآن وأيسر، وهذا يؤدي – بلا شك – إلى تشجيع علماء الحاسب في استخدام هذه الدراسات والبحوث وتحويلها إلى برامج باستخدام جهاز الحاسوب الذي غزا معظم الأمور الحياتية العسيرة فسهَّلها وذللها للجميع، ومما لاشك فيه أن تضافر الجهود واجتماعها في أكثر من اتجاه سوف يؤدي إلى نتيجة حتمية مرضية في هذا الجانب الذي أُهمل ردحاً من الزمن .

[ب] مُعلّم النحو العربي ومحاولة النهوض به :

يجب أن تتوافر في معلم النحو كل الصفات الطيّبة التي يتحلى بها المعلم بشكل عام من الخُلق والإقبال على العمل وغير ذلك، وقد رأينا أن النهوض بمعلم النحو من عوامل النهوض بالنحو؛ لأن المعلم وما يقوم بتدريسه أمرٌ واحد، ولكي ننهض بمعلم النحو لابد من توافر ما يلي:

أولاً : لابد من سلامة أعضاء نطقه؛ لأن أي عجز عضوي يُخل بسلامة مخرج الصوت المطلوب؛ لأن علم الأصوات هو المدخل الطبيعي لدراسة اللغة، والسير في طريق تعلمها من البسيط إلى المركب .

ثانياً: على معلم النحو هجر أصوات لهجته أثناء تأدية عمله في تعليم الأصوات الفصيحة، وكذلك هجر المفردات والتراكيب الخاصة بهذه اللهجة، وعليه أن يتنبه إلى أن معيار السلامة هو الذي يجب أن يُتّبع في تعلّم اللغة والنحو، ومقياس السلامة هو صوت قارئ القرآن الكريم ومفرداته وتراكيبه؛ **أما ما نسمعه من أصوات ومفردات وتراكيب معلّمي اللغة مما تشوبه الاضطرابات فإنما هي صورة سيئة لبدايات غير موفقة لمعلمين لم يُقصوا مستويات لغاتهم المختلفة .**

ثالثاً : معلم النحو يجب أن يكون ذا دراية بجوانب هذا الفرعُ ملّماً بأقسامه

وغاياته إلماماً كافياً، ويُلم كذلك بسائر التطورات التي تطرأ على الدراسات النحوية، ويتابع ما كتبه النحاة في الغرب في دراساتهم الحديثة ومناهجهم، مع ضرورة الربط بين هذه الكتابات الحديثة وما كتبه القدامى في تراثنا النحوي .

رابعاً: لماذا لا يكون هناك اختبارات لقدرات ما، تقيس ميل معلم اللغة قبل أن يتخصص في مجال تدريسها، بحيث لا يدخل هذا المجال إلاَّ مَنْ تتوافر فيه شروط معينة ، هذه الشروط تقيس حبه لتدريس النحو العربي، مع ضرورة الإلمام بالثقافة التي تمكّنه من مواكبة التطورات المتلاحقة خاصة في المناهج النحوية الحديثة.

خامساً: إن هناك بعض التحديات التي تنبع من طبيعة اللغة العربية نفسها، فهي من اللغات التي تتميز بخاصية الإعراب، والإعراب عملية معقدة في تعلمها، وهو يرتبط بطبيعة العربية وليس من السهل التجاوز عنه، كذلك اللغة العربية في تركيب الجملة لها أوضاع قد يصعب على المتعلم الإلمام بها، وهكذا نجد أن بعض التحديات تنشا من اللغة نفسها، وتبدو الصعوبة – أحياناً – في رسم بعض الكلمات ، ودور المعلم في هذه الناحية هو محاولة الربط بين علامات الإعراب والمعنى المتضمَّن في التركيب بحيث يُشعر المتعلّم أن الخطأ في الإعراب يترتب عليه خطأ في المعنى، وكذلك الخطأ في رسم الكلمة قد يترتب عليه خطأ في الفهم (٥٤).

سادساً: لابد من التفرقة في الإعداد بين معلّم اللغة العربية ومتخصصٍ أو باحثٍ فيها وذلك لاختلاف الهدف والوظيفة؛ فالباحث النحوي يعني بدراسة اللغة باعتبارها " ظاهرة اجتماعية "، ويعني بتحليل المواقف اللغوية، وتسجيل الملاحظات التي تساعد على فهم طبيعة اللغة وتطورها عبر القرون، وما طرأ عليها من تغييرات صوتية وبنائية وتركيبية، كما يهتم بتحليل اللهجات ودراسة الأطالس اللغوية، أي أنه يتفاعل مع اللغة من

خلال التراث النحوي؛ أما معلّم النحو، فإنه يتعامل مع اللغة على أنها وسيلة اتصال يعبر بها الفرد عن حاجاته ورغباته ويتعامل بها مع أعضاء المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا ما أشار إليه ابن جني من أن " اللغة أصوات يُعبر بها كلّ قومٍ عن أغراضهم "(٥٥).

وفي رأينا أن المعلّم لن يستطيع أن يقوم بمسئوليته من خلال اللغة إلاّ إذا كان على درجة عالية من الوعي بأن دوره في العملية التعليمية لا يقف عند حد تزويد الآخرين بالمعرفة اللغوية فقط، وإنما هي – إضافة إلى ذلك – تكثف الجهد على ما يسمى بالتذوق، وعملية التذوق من الأهمية بمكان، وذلك يعود إلى أن عملية التعلّم ليست مجرد تقبل للمؤثرات الخارجية، ولكنه مجهود إيجابي من المتعلم يستدعي نشاطاً ليصل إلى الشيء الذي يريد تعلّمه هذه واحدة، والأخرى هي: اعتماد الأفكار على الألفاظ، فليس من الممكن أن يكون تفكيرنا واضحاً ودقيقاً وسريعاً إلاّ إذا كان لدينا عدد كبير من الألفاظ ذات المعاني الواضحة المحددة، التي لا يعتريها كثير من التغير.

يتضح – لدينا – من خلال ما سبق ، أننا نريد مُعلّماً يتغيّر دوره تغييراً جذرياً من خريج مؤسسة تهدف إلى تخريج موظفين وعاملين يعملون في إطار نظم جامدة وقوانين صارمة يلتزمون بقواعدها، إلى معلّم يقوم بوظيفة محلّل المشكلات، ودور الوسيط الذي يربط المؤسسة التعليمية بالمجتمع، ومحفز لأبنائه يستنهض أحسن ما فيهم من قدرات وهمم، ويكتشف فيهم مواطن النبوغ والعبقرية والموهبة، يقوم بدور الوسيط النَشِط في عملية التعليم والبحث عن المعرفة التي يتحمّل مسئوليتها أبناؤه الطلاب، فهو يزودهم بمفاتيح المعرفة، وقواعد الأسلوب العلمي في الدراسة، وطرق البحث السليمة والحديثة، نحن نريد معلماً له من خبراته التربوية وثقافته المتنوعة ومن قاعدته المعرفية الوسيعة وإمكاناته الفكرية العالية، وخبراته السياسية العريضة، وقدراته على التخيّل، ما يُمكّنه من التعامل مع مستقبل يختلف كليةً عن حاضر نعايشه أو ماضٍ عشناه .

[جـ] المؤلّف النحوي والنهوض به :

وبعد الإفادة من الحاسوب والنهوض بمعلّم النحو تكتمل الدائرة بالنهوض بالمؤلّف

النحوي ، وتتلخص محاولة النهوض به فيما يلي:

أولاً: إن تجدد البحث النحوي ونشوء مدارسه الجديدة في أوربا ثم في أمريكا ونظريات اللغويين والنحاة تُلقى على عاتقنا ونحن نتعرف قضايانا النحوية المعاصرة عبء الحاجة الملحّة إلى استخدام هذا الذي وصلوا إليه، والإفادة منه في تشقيق معرفتنا النحوية، ومن هنا كان لابد من جيل من الباحثين يفهم بعمق ما كتبه النحاة القدامى، ثم يستطيع أن ينقل فهمه القديم إلى الأبحاث الجديدة، ولابد لنا كذلك من جيل آخر من الباحثين يفهم بعمق البحث النحوي الجديد ومدارسه ليستطيع أن ينقل هذا الفهم إلى الأبحاث القديمة، وأن يمد هذا الجسر بينهما على نحو يسمح لنا بالإفادة من القديم والجديد في آنٍ واحد؛ ثم يسمح لنا بإقامة التفاعل بين القديم والجديد وتطبيق الجديد من النظريات في مجال النحو ما أمكن .

إن مثل هذا العمل في هذا الاتجاه المزدوج يضع أبحاثَنا في مستوى العصر الذي نعايشه، ويقربنا إلى البحث العالمي، ويقرب البحث العالمي إلينا، وينتج عن هذا التقريب تحقيق التفاعل وتطور النظريات، ولا يمكن أن يكون هذا العمل عفوياً، ولا أن يُترك للصدفة، بل لابد من وضع برامج دقيقة ومستوعبَة ومتنوِّعة ، هذه البرامج تختار الطريق، وتنتخب الأفراد، وتُوجِد المؤسسة، وتُوفد العلماء، وتمهد السُبُل وتنهض بها أمام التقدم والتطور العلمي.

ثانياً: توخي حسن العرض في التأليف النحوي، وقرب المأخذ والبعد عن الخلاف والجدل، والبعد عن التعليل الفلسفي مع ضرورة تخيّر الأمثلة من واقع الحياة والتجديد فيها، إضافةً إلى تبسيط المطولات من كتب التراث .

ثالثاً: فصل الشعر عن النثر في التقعيد النحوي، ودراسة مسائل التقديم والتأخير والذكر والحذف في مجال علوم البلاغة، وكذلك إخراج اللهجات المختلفة من التقعيد وجعلها في علم مستقل تُدرس فيه دراسة علمية مفصّلة، مع ضرورة استقلال الخلاف النحوي، بمعنى أنه يدرس في كتب خاصة على نحو ما فعل أبو البركات الأنباري في الإنصاف.

رابعاً: تصنيف الشواهد النحوية بحيث لا يبقى إلاّ ما يدعم القاعدة فقط ويُطرح ما يدعم الشاذ، ومن الأفضل تخصيص كتب للشواهد النحوية على نحو ما فعل القدامى، مع ضرورة اختصار المصطلحات والتخفيف منها ما أمكن .

خامساً: دمج بعض الأبواب النحوية حتى لا يحدث تكرار؛ فالقَسَم يُدرس مع الجزاء، وعطف البيان مع البدل، والنداء والاستغاثة والندبة والاختصاص والتحذير والإغراء مع المفعول به، وحروف الجر مع الإضافة؛ إذ إنها على معنى الحرف، والعدد وكم مع التمييز، والاستثناء مع النعت، فهو تخصيص مثله.

سادساً: لا تؤخذ العلامة الإعرابية على أنها القرينة الوحيدة المميزة، فالنحو هو دراسة الأسلوب في مجمله؛ وهناك قرائن أخرى غير الإعراب كالرتبة والقرائن اللفظية والمعنوية كالإسناد وغيره، وهذه القرائن يُعتمد عليها في بيان المعنى إلى جانب سياق الحال، والسياق اللغوي وغيرها.

سابعاً: دراسة النحو في ظل النصوص، وليس في فراغ كما عليه الآن، مع ضرورة اختيار النصوص ذات الوظيفة اللغوية الأدبية والمعلومات الثقافية في أسلوب واضح بعيد عن التعقيد والتقعر والغرابة والإلغاز، إضافةً إلى التزام اللغة الفصحى في العرض والتدريس وإلاّ فكيف يستقيم اللسان بتعلم القواعد نظرياً دون تطبيقها عملياً ؟!

ثامناً: من الممكن دراسة النحو على مستويين، المتخصصين وغير المتخصصين، مع ملاحظة وجود مؤلّف نحوي يحمل اسم " النحو الأساسي " كما هو الأمر في اللغات الأخرى، ويُعالج هذا المؤلّف الموضوعات الآتية: الجملة الاسمية، الجملة الفعلية، شبه الجملة، الربط ووسائله، الحركات، المتعلقات، حروف المعاني.

تاسعاً: ينبغي أن نتناسى مسألة التخصص في المؤلّف النحوي، ففي هذا العصر يعتذر أستاذ الأدب عن إعراب كلمة بحجة التخصص، في الوقت الذي لا يُعير أستاذ النحو الصورة البلاغية أيّ اهتمام، وهذا الأمر لو تداركناه سنصل إلى تكوين شخصية لغوية متكاملة، هذا بالنسبة للمعلّم، أما المؤلّف النحوي، فحين وضع سيبويه كتابه لم يخصصه للنحو أو الصرف أو هما معاً، بل " كان موسوعة كبيرة لكل

المعارف المتصلة باللغة ... إنه يقدم لنا أبحاثاً في الأصوات وطبيعتها، وفي صلتها باللغة باعتبارها وسيلة للتفاهم من ناحية، وأداة للإفصاح والبيان من ناحية أخرى، وأبحاثاً في الصرف ومجالاته المختلفة، وأبحاثاً في المعاني والبيان والبديع، وأبحاثاً في الأدب والنقد الأدبي، وأبحاثاً في الرواية والسند المتصلين بمتن اللغة، وأبحاثاً في التجويد والقراءات القرآنية، وأبحاثاً في فقه اللغة، وما يندرج تحته من مسائل وقضايا، وأبحاثاً في موسيقى اللغة والعروض، وأبحاثاً في لهجات العرب ودرجاتها من القوة، وما يترتب على ذلك من مذاهب وآراء " (٥٦) .

وما من شك في أن معظم النحاة كانوا يصدرون عن تأثر بعلماء في شتى المجالات كعلم النفس والفلسفة وغيرها، يقول الدكتور عبده الراجحي : " إن الدعوة إلى استقلال علم اللغة وشكليته أثبتت عجزها عن فهم طبيعة اللغة فهماً صحيحاً ولا مناص من الاعتراف بضرورة الاستعانة بعدد من العلوم استعانة أساسية وبخاصة علم النفس والرياضة والفلسفة والنقد الأدبي، ولقد يكون مفيداً أن نؤكد مرةً أخرى أن كبار اللغويين كانوا يصدرون عن تأثر بعلماء من ميادين أخرى، تأثر دي سوسير بدوركايم، وتأثر سابير بفرانزبوعز، وتأثر بلومفيلد بالسلوكيين، وتأثر تشومسكي بديكارت والعقليين، وهذه الظاهرة كافية في الدلالة على صحة الاتجاه العربي القديم حين اتصل بالفقه والكلام والمنطق وعلوم العصر على العموم " (٥٧) .

أقول : إذا كان الربط بين هذه العلوم مطلباً ضرورياً في ذاك الزمان، فإنه في زماننا هذا أكثر إلحاحاً وأسمى هدفاً .

عاشراً : ضرورة التأليف والبحث عن منهج، وهذا يقتضي حركة نشطة في دراسة التراث النحوي دراسة علمية صحيحة، ويقتضي ملاحقة التطور الحديث في الدرس النحوي والمشاركة فيه، ولقد يكون مفيداً أن نقول: " **إن الدعوة إلى رفض المناهج الحديثة دعوة غير صحيحة، بل هي دعوة غير إنسانية ، ولا أشك لحظة أنها ضارة بالعربية نفسها، ومن الضروري أن نفيد مما يطوره الناس وأن نشارك نحن في هذا التطوير، ولا أشك لحظة – أيضاً – في أن المناهج الحديثة مع إدراكنا**

أصول النحو العربي – تقدم فهماً أفضل للعربية "(٥٨). والنحو العربي بما يقوم عليه من أسس لغوية وإنسانية صحيحة صالح أن يمدنا الآن بأصول المنهج الذي نبتغيه، ذلك لأنه نحو شامل يدرس الصوت والنظم والدلالة، وهو بذلك يصل اللغة بالفكر، ويعالج الشكل والمعنى، وهذه الخصائص هي التي يهدف إليها التطور الحديث في دراسة النحو (٥٩).

أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

أولاً: ضرورة الاستعانة بعدد من العلوم في الدراسات النحوية كعلم النفس والفلسفة والرياضة والنقد الأدبي؛ ذلك لأن الدعوة إلى استقلال هذه العلوم دعوة أثبتت عجزها عن الفهم.

ثانياً: ضرورة فحص التراث النحوي فحصاً جيداً ودراسته دراسة علمية صحيحة، إضافة إلى ملاحقة التطور الحديث في المناهج النحوية والمشاركة فيها؛ ذلك لأنّ النحو العربي نحو شامل يدرس الصوت والنظم والدلالة، وهي المحاور التي يهدف إليها التطور الحديث في المناهج النحوية.

ثالثاً: اشتمل التراث النحوي على عددٍ من المحاولات التي نهضت بالمنهج النحوي، وقد ظهر هذا جلياً لدى نحاة القرنِ الرابع الهجري في محاولات كل من أبي سعيد السيرافي وأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، وأبي علي الفارسي، وأبي القاسم الزجاجي، وأبي بكر الزبيدي، وأبي الفتح عثمان بن جني، وتبع هؤلاء الزمخشري وابن مضاء.

رابعاً: ذاع صيت المحاولة التي قام بها ابن مضاء عن المحاولة التي قام بها الزمخشري في المفصل؛ نظراً لأن الزمخشري لم يسفّه رأياً للقدامى، ولم يتعرض لجهودهم بالانتقاص، بل سعى إلى تحقيق هدفه بهدوء ومنهجية وذكاء، بخلاف ابن مضاء الذي دعا دعوة جريئة تفتقد إلى الهدوء والذكاء والمنهج، متحدياً بذلك سدنة اللغة، الأمر الذي أدى إلى فشل دعوته في تحقيق الأهداف.

خامساً: تُعدّ محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو محاولة لها من الأهمية القدر

الكبير نظراً لأنه دعا إلى إحياء النحو بإبعاده عن الجفاف الذي يعيش فيه، وذلك يكون بمزجه بالنواحي الفنية التي ذكرها عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز من خلال حديثه عن نظرية النظم .

سادساً: ترى الدراسة أنه لا يمكن إلغاء الإعراب؛ لأنه الإفصاح والإبانة عن المعاني وهو أمر جوهري في الكلام .

سابعاً: ضرورة الإفادة من الحاسوب بمد جسور التعاون بين علماء اللسانيات الحاسوبية والنحويين؛ للإفادة من الأبحاث النحوية في إعداد برامج تنهض بالمناهج والعمل على المزيد من تطبيق هذه المحاولات تطبيقاً يعمل على التقاء النظرية بالتطبيق.

ثامناً: تحت تأثير المنطق والفلسفة ترى الدراسة أن نظرة النحاة القدامى لنظرية العامل نظرة غير دقيقة علمياً؛ إذ إنها تعتمد على مقولات ذهنية بدلاً من أن تستند إلى مقومات لغوية ، والمفروض أن يتغير مفهوم العمل النحوي، بحيث يصبح مجرد التماس للعلاقات الشكلية والوظيفية بين الصيغ في حالة تركيبها في أساليب مختلفة، خضوعاً للمواقف اللغوية المتغيرة.

أهم التوصيات:

أولاً: توصي الدراسة بضرورة العمل على تشكيل لجنة من علماء المجمع المتخصصين في مجال الدراسات النحوية – هذه اللجنة – تتبع مكتب وزير الدولة للبحث العلمي مباشرة- تقوم بفحص المؤلفات النحوية وتقييمها، وتضع مجموعة من الضوابط والقيود في المؤلف النحوي وكذلك المؤلف، على أن تكون على اتصال بالإيداع في دار الكتب، فلا يُفتح باب الإيداع على مصراعيه، فلا تقبل دار الكتب إلا ما تتوافر فيه شروط المؤلف الذي تضعه هذه اللجنة.

الهوامش

١-الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، منشورات محمد الداية، بيروت، ودار إحياء التراث العربي ببيروت، ٣٧/١ ، ط٣ ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

٢-حسن عون: دراسات في اللغة والنحو العربي، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ص ٨٧ ، ١٩٦٩م .

٣-حول ذلك يُنظر ما ذكره " دَمَاذ " أبو غسَّان رفيع بن سلمة تلميذ أبي عبيدة، وهو يُخاطب أبا عثمان المازني النحوي [ت٢٤٩هـ]، انظر في هذا الشأن: ابن عبد ربه: الفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي: العقد الفريد، تحقيق د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ٣١٦/٢ ، ١٤٤ – ١٩٨٣م ، ويُنظر القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١ ، ٥/٢ –٦ ، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

٤-الحيوان : ٩١/١ ، ٩٢ .

٥-نفسه : ٩١/١ ، ٩٢ .

٦-شوقي ضيف: تيسير النحو، ضمن كتاب في أصول اللغة، الصادر عن مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني، ط١ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩/٣ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م سورة الرعد: من الآية ١٧.

٧-حول هذه العوامل انظر: عبد الرحمن السيد: النحو العربي بين التطوير والتيسير ، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء السبعون، ص ٢٣٦ – ٢٤١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، ويُنظر: د. محمد بدوي المختون: النحو العربي بين التيسير والتجديد، بحث منشور بالكتاب التذكاري، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، ص ٦٤١ وما بعدها.

٨-حول ذلك ينظر : الخلاف الذي دار بين البصريين والكوفيين في هذه الشواهد، وكيفية تخريجها، والروايات التي تنفي الاستشهاد ، وكل هذا ثابت في الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، المسائل رقم [٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥١ ،

٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦، ٦١ ، ٦٠ ، ٦٢، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٩] .

٩-حول ذلك يُنظر: ابن يعيش : شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت ، ٧/ ٢-٤ .

١٠- حول ذلك يُنظر: ابن يعيش: نفسه ٣/ ٣-٤ .

١١- حول ذلك يُنظر: د. علي أبو المكارم: إعـراب الأفعـال، ط٤، دار الثقافـة، ص ١٣٤ ، ١٩٩٧م.

١٢- حول ذلك يُنظر: الخلاف الذي دار بين النحاة في مبحث الاسم المعرب " في المثنى والجمع والأسماء الستة " يُنظر في ذلك: ابن يعيش: شرح المفصل ، ٤٩/١ – ٥٩ ، تحت عنـوان " مبحث الاسم المعرب " . وحول ما ورد عن إعراب الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات وإعراب المثنى، وجمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابـن مالك، مكتبة دار التراث ، ط٢٠ ، ١٩٨٠م ، ٤٣/١ – ٨٣ .

١٣- د. رمضان عبد التواب: بحوث ومقالات في اللغة ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقـاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، مطبعة المدني، القاهرة، ص ١٥١، ط١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .

١٤- حول ذلك يُنظر: د/ محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب ، د. ط ، د.ت ، ص ١٦ وما بعدها.

١٥- د. شوقي ضيف : المدارس النحوية، ط٤ ، دار المعارف، مصر، ص ١٦٧ .

١٦- يُنظر: عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، طبعة الهيئـة المصـرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠م ، راجع الصفحات ٤ وما بعدها ، ٥٥ وما بعدها .

١٧- إنباه الرواة : ٨١/٢ .

١٨- عبد الرحمن السيد: النحو العربي بين التطوير والتيسير، ص ٢٣٦ .

١٩- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر [ت٩١١هـ]: بُغية الوعاة في طبقـات اللغـويين والنحاة، الناشر: دار المعرفة، بيروت ، لبنان، د.ت ، ص ٢٢٢ .

٢٠- بغية الوعاة: ص ٢١٦ .

٢١- ياقوت الحموي: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحمـوي: معجـم الأدبـاء، نشـره

مارجليوت، دار إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأخيرة، بيروت، لبنـــان، د.ت ، ٨/١٥٠ — ١٥١ .

٢٢- د. مازن المبارك : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ط٣، دار الفكر، دمشـــق، سوريا، ص ١٩٨ ، ٢٥٦، ٢٥٧ ، ١٤١٦هـــ / ١٩٩٥م.

٢٣- أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين، وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، لبنان ، ١/١٣١، ١٣٧٣هـــ / ١٩٥٣م .

٢٤- لأبي علي الفارسي مسائل كثيرة منها: البغداديات ، والحلبيات، والعسكريات، والعضـــديات، والشيرازيات، وكل هذه المسائل تدور حول موضوعات من الكتاب، وقد نُشرت هذه المسائل إضافة إلى كتبه : الإيضاح والتكملة والحجة في القراءات السبعة.

٢٥- حول ذلك يُنظر: عبد الكريم خليفة: تيسير تعليم العربية في التراث، مجلة مجمع اللغة العربيـــة، ٥٨/ ٣٧ — ٤٦ ، ١٤٠٦هـــ / ١٩٨٦م .

٢٦- حسن عون: تطور الدرس النحوي ، منشورات معهد البحوث والدراسات العربيـــة، مطبعـــة الجبلاوي، القاهرة، ص ٨٠ — ٨٢ ، ١٩٧٠م .

٢٧- ابن مضاء: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي ٥١٣ — ٥٩٢ هـــ، الـــرد علـــى النحاة، دراسة وتحقيق د. محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـــ - ١٩٧٩م .

٢٨- نفسه: ص ٦٩ .

٢٩- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، طبعة دار الآفاق العربية، ١٤٢٣هـــ - ٢٠٠٣م .

٣٠- د. شوقي ضيف: تيسير النحو، ٣/١٦٩ — ١٧٢ .

٣١- إحياء النحو: ص ١٦ .

٣٢- نفسه: ص ١٩ .

٣٣- نفسه: ص ١٩ ،٢٠ .

٣٤- نفسه: ص ٢٠ .

٣٥- حول ذلك يُنظر: إحياء النحو ص ١٦ — ٢٠ ، ويُنظر: د. أحمد أحمد بدوي : عبـــد القـــاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامـــة

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، د.ت ، د.ط ، ص ٣٩٧ – ٣٩٩ .

٣٦- لمزيد من تفصيل القول في هذه المحاولات يُنظر: علي النجدي ناصف: من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م ، ص ٤٠ ، ٤١ ، ٤٩ ، ويُنظر: د. إبراهيم مدكور: بحوث وباحثون، الكتاب الثاني " باحثون " منشورات مجمع اللغة العربية، الهيئة المصرية العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، ويُنظر: الجزء ٢٧ من مجلة مجمع اللغة العربية، ويُنظر: د. طه حسين ومشكلة النحو ضمن كتاب " بحوث وباحثون " ، الكتاب الثاني، ص ١٤٨ – ١٤٩ .

٣٧- ابن جني: أبو الفتح عثمان [ت٣٩٢هـ]: الخصائص ٣٦/١ ، باب القول على الإعراب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق محمد علي النجار، ط ١٩٩٩م .

٣٨- ابن يعيش: شرح المفصل ٧٢/١ .

٣٩- ابن فارس: الصاحبي ص ٤٢، ويُنظر: د. فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى ، ط١ ، دار ابن حزم ، ص ٣٠ وما بعدها، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٤٠- حول ذلك يُنظر: د. شوقي ضيف، مجلة المجمع اللغوي، جـ٤٧ ، رجب ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، من بحوث مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ص ١٠٩ – ١٢١ .

٤١- د. شوقي ضيف: تجديد النحو، دار المعارف بمصر ١٩٨٢م .

٤٢- د. شوقي ضيف: تيسير النحو ضمن كتاب في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية، ط١، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٤٣- د. عبد الرحمن السيد: النحو العربي بين التطوير والتيسير ، ص ٢٥١ .

٤٤- د. عبده الراجحي:النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية١٩٨٨م، ص٧.

٤٥- نفسه: ص ١٤٢ .

٤٦- نفسه : ص ١٦١ .

٤٧- د. خالد عمر ثابت [جامعة الملك عبد العزيز – قسم علوم الحاسب] : تصميم نظام معرفي للمساعدة في نطق العربية الصحيحة بالحاسوب، بحث منشور مقدم لمؤتمر جمعية لسان العرب في

الفترة من ١٥ – ١٦ نوفمبر ١٩٩٧م ، المؤتمر السنوي الرابع.

٤٨- وضع الباحث الدكتور خالد عمر مجموعة من القواعد أطلق عليها "قواعد برنامج التشكيل التلقائي"، وهي سبع وعشرين قاعدة، من هذه القواعد : إذا كانت نهاية الكلمة هي التاء المربوطة فإن الذي قبل التاء المربوطة يكون مفتوحاً مثل [محاضرَة – شعبَة – غرفَة] إذا بدأت الكلمة بـ " ال " التعريف يكون الحرف الذي بعد " ال " الفتح غالباً مثل : القصر جميل [انظر حول هذه القواعد : د. خالد عمر ثابت: تصميم نظام معرفي للمساعدة في نطق العربية الصحيحة بالحاسوب ، ص ٤ – ٩] .

٤٩- د. آدم أحمد آدم: استخدام الحاسب في تبسيط النحو العربي "برنامج النحو المبسط الجانب النظري"، بحث منشور بصحيفة دار العلوم، العدد ١٥ ، ١٤٢١هـ - يوليو ٢٠٠٠م ، ص ٢٩ – ٣٩ .

٥٠- نفسه : ص ٢٩ – ٣٩ .

٥١- د. نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات. رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة، الإصدار الثاني، ٢٠٠١م ، ص ٢٦٧ .

٥٢- حول ذلك يُنظر: أحمد فارس: علم اللغة والعقل الإلكتروني، مجلة الفيصل – السعودية ، العدد ٣٠ ، ١٩٧٩م .

٥٣- د. سعيد إسماعيل علي: المسئولية الثقافية لمعلم اللغة العربية، بحث منشور في المؤتمر السنوي الرابع لجمعية لسان العرب ، ١٥ – ١٦ نوفمبر ١٩٩٧م ، ص ٨ وما بعدها.

٥٤- ابن جني: الخصائص ٣٤/١ .

٥٥- حسن عون: تطور الدرس النحوي، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة ١٩٧٠م ، ص ٥٣ .

٥٦- د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، ص ١٦١ .

٥٧- نفسه: ص ١٦٠ .

٥٨- لمزيد من التفصيل يُنظر: نفسه، ص ١٦٠ – ١٦١ .

أهم المراجع

إبراهيم مدكور :

بحوث وباحثون " الكتاب الثاني " [باحثون] ، منشورات مجمع اللغة العربية، الهيئة المصرية العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

إبراهيم مصطفى :

إحياء النحو، طبعة دار الآفاق العربية، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٣م .

أحمد أحمد بدوي:

عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، د.ط ، د.ت.

أحمد فارس:

علم اللغة والعقل الإلكتروني، مجلة الفيصل، السعودية، العدد ٣٠، ١٩٧٩م .

آدم أحمد آدم :

استخدام الحاسب في تبسيط النحو العربي" برنامج النحو المبسط . الجاني النظري "، بحث منشور بصحيفة دار العلوم، العدد ١٥ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

ابن الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن [ت٥٧٧هـ]:

الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٧م .

الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر [ت ١٥٠ - ٢٥٥هـ] :

الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، منشورات محمد الداية، بيروت، ودار إحياء التراث، بيروت، ط٣، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .

ابن جني: أبو الفتح عثمان [ت ٣٩٢هـ] :

الخصائص، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق: محمد علي النجار، ١٩٩٩م.

حسن عون :

- تطور الدرس النحوي، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة ١٩٧٠م .

- دراسات في اللغة والنحو العربي، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الكيلاني، القاهرة ١٩٦٩م .

عبد القاهر الجرجاني:

دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، طبعة الهيئة المصرية العامة ٢٠٠٠م .

عبد الكريم خليفة:

تيسير تعليم العربية في التراث، مجلة المجمع، جـ٥٨، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

عبده الراجحي :

النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م.

ابن عقيل:

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.

علي أبو المكارم :

إعراب الأفعال، ط٤، دار الثقافة، ١٩٩٧م .

علي النجدي ناصف:

من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .

ابن فارس:

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق د. مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت ١٩٦٣م .

فاضل صالح السامرائي :

الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، ط١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف:

إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١ ، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

مازن المبارك :

الرُّماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ط٣،دار الفكر، دمشق،سوريا،١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

محمد بدوي المختون:

النحو العربي بين التيسير والتجديد ، بحث منشور بالكتاب التذكاري، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

أبو حيان التوحيدي:

الإمتاع والمؤانسة، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، لبنان، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م .

خالد عمر ثابت :

تصميم نظام معرفي للمساعدة في نطق العربية الصحيحة بالحاسوب، بحث منشور في جمعية لسان العرب في المؤتمر السنوي الرابع، نوفمبر ١٩٩٧م .

رمضان عبد التواب:

بحوث ومقالات في اللغة، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، مطبعة المدني، القاهرة، ط١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .

سعيد إسماعيل علي:

المسئولية الثقافية لمعلم اللغة العربية، المؤتمر السنوي الرابع لجمعية لسان العرب، نوفمبر ١٩٩٧م .

السيوطي [جلال الدين ٩١١هـ] :

بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الناشر : دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت، د.ط .

شوقي ضيف:

- تجديد النحو، دار المعارف بمصر ١٩٨٢م .

- تيسير النحو، ضمن كتاب في أصول اللغة، الصادر عن مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني، ط١، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- المدارس النحوية، ط٤، دار المعارف، مصر .

ابن عبد ربه [الفقيه أحمد بن محمد الأندلسي] :

العقد الفريد، تحقيق د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .

عبد الرحمن السيد:

النحو العربي بين التطوير والتيسير، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء السبعون، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

محمود فهمي حجازي:

الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب ، د.ت ، د.ط .

ابن مضاء [أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي ٥١٣ -٥٩٢هـ] :

الرد على النحاة، دراسة وتحقيق د. محمد إبراهيم البنا، ط١ ، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

نبيل علي :

الثقافة العربية وعصر المعلومات. رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة، الإصدار الثاني ٢٠٠١م .

ياقوت الحموي [أبو عبد الله بن عبد الله الرومي] :

معجم الأدباء، نشره مارجليوت، دار إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأخيرة، بيروت، لبنان، د.ت .

ابن يعيش [موفق الدين بن علي] :

شرح المفصل، المطبعة المنيرية بالقاهرة ، وطبعة مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت .